

# الجوع يزحف نحو مختلف الطبقات الاجتماعية في لبنان

## الأزمة الاقتصادية تضرب القدرة الشرائية للمواطنين مع انسداد منافذ توريد الغذاء



### تفشي عدوى الجوع بين اللبنانيين

وفقدت الليرة نحو 75 في المئة من قيمتها منذ أكتوبر، عندما تفاقمت متاعب اقتصادية تخترم منذ مدة طويلة لتتحول إلى أزمة مالية تعد أكبر تهديد يشهده لبنان منذ حربه الأهلية التي دارت رحاها بين عامي 1975 و1990.

وتقول المدول المانحة التي قدمت المساعدة إلى لبنان في السابق إنه لن يتلقى المزيد قبل أن يتخذ إصلاحات للقضاء على الفساد الحكومي وهدر المال العام من قبل المسببين الأساسيين للأزمة. ودفعت الأزمة الآلاف من اللبنانيين إلى مربع الفقر بعد أن فقدوا حتى مادة الخبز، حيث تسببت الأزمة في صعوبات اجتماعية للشعب الذي يبلغ عدد أفرادها ستة ملايين نسمة تقريبا.

والبنوك التجارية على إعلان حالة طوارئ مالية واستعراض جميع خطوات حماية العملة اللبنانية المنهارة.

### مؤشرات اضمحلال الطبقة الوسطى تتزايد مع عجز مختلف الشرائح عن توفير الطعام والدواء

وقال إن "لبنان لن يحصل على قرش واحد من صندوق النقد الدولي أو أي دولة مانحة حتى ينفذ إصلاحات في مقدمتها الإسراع بإصلاح قطاع الكهرباء الذي يتكبّد خسائر".

تسبب في فقدان وندرة العديد من المواد الغذائية.

وحاولت الحكومة قطع الطريق على المهريين من خلال إطلاق سلة غذائية مدعومة خلال مايو المنقضي تتضمن كل المكونات الغذائية التي يحتاجها الإنسان من بروتينات حيوانية ونباتية ونشويات وغيرها.

وقوبلت المبادرة برفض واسع داخل الأوساط الاجتماعية التي اعتبرت الخطوة قضاضة ولا تواكب حجم متطلبات المرحلة، في بلد يكابد أزمة مالية حادة تُعتبر أكبر تهديد لاستقراره منذ الحرب الأهلية.

وحدث نبيه بري رئيس مجلس النواب الأربياء الحكومة والمصرف المركزي

كابوس يؤرق حياة اللبنانيين بفعل افتقاد القوت اليومي، واضطرت العديد من الأسر إلى تحويل ساحات منازلها الخلفية إلى مزارع صغيرة للخضر والخلل المقاومة الجوع.

وقام الإغلاق إشكاليات نقص الغذاء نظرا لغلغلق منافذ وإمدادات توريد المواد الغذائية خصوصا مع صعوبة الأوضاع في كل من سوريا وإيران التي تتخبط هي الأخرى في أزمات لا حصر لها.

وانخفضت الواردات بما في ذلك الغذائية من 19.6 مليار دولار في 2018 إلى 19.2 مليار دولار في العام الماضي مع انخفاض معدلات الإنفاق.

ويعمق استغلال شبكات التهريب للدمع من مشاكل الغذاء في لبنان حيث

بدأت أزمة الجوع في لبنان بالزحف إلى كل الطبقات الاجتماعية دون استثناء حيث لم يعد معظم المواطنين قادرين على تلبية حاجياتهم الأساسية من الغذاء في ظل أزمة اقتصادية غير مسبوقه وانحدار قيمة العملة وشح السيولة وتداعيات الإغلاق، التي أغلقت منافذ توريد المواد التموينية.

طرابلس (لبنان) - بات الجوع يتهدد الآلاف من الأسر اللبنانية في محافظة طرابلس، التي لم تعد تقدر على جمع قوتها اليومي، الأمر الذي يفاقم معاناة المواطنين في أشد أزمة في تاريخ البلاد منذ الحرب الأهلية لعام 1975.

ويشهد لبنان أسوأ انهيار اقتصادي منذ عقود، يتزامن مع شح الدولار وتوقف المصارف عن تزويد المودعين باموالهم بالدولار. وتسببت الأزمة في ارتفاع معدل التضخم وجعلت قرابة نصف السكان تحت خط الفقر.

وأدى الانهيار الاقتصادي المتسارع إلى تدهور غير مسبوق في قيمة العملة المحلية، فوجدت شرائح واسعة من اللبنانيين قدرتها الشرائية تناكلا بسرعة، ما جعل كثيرين عاجزين حتى عن شراء برادتهم بالخضار والألبان واللحوم.

وبدت ملامح تلك الصدمة تظهر على برادات المواطنين التي بدت شبه فارغة داخل منازل في مدن رئيسية هي بيروت وجونية وجبيل وطرابلس شمالا وصيدا جنوبا، تأثر أصحابها بتداعيات الأزمة وبتدهور الليرة.

ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن عدد من اللبنانيين قولهم إنه من كان راتبه يعادل 700 دولار في الصيف الماضي على سبيل المثال، بات اليوم بالكاد يعادل منتي دولار.

وأمام باب برادها المفتوح وفيه عبوة مياه وجبتان من الخيار فقط، تروي فدوى المرعي البالغة 60 عاما المقيمة في منزل متواضع في مدينة طرابلس أنها باعت برادها الكبير العام الماضي لأنها لم تكن قادرة على تخزين الكثير فيه واشترت آخر أصغر حجما.

وقالت "اليوم، حتى هذا البراد الصغير ليست قادرة على ملئه، ولو وجدت أصغر منه في السوق لبعته على الأقل أستطيع شراء الطعام من ثمنه". وتحولت أزمة لبنان منذ أشهر إلى

72 في المئة نسبة التضخم في أسعار المواد الغذائية حتى مايو، وفق جمعية حماية المستهلك

ولم تستثن تداعيات الانهيار، وهو الأسوأ منذ عقود، أي فئة اجتماعية وانعكست موجة غلاء غير مسبوق، وسط أزمة سيولة حادة وشح الدولار الذي لايس سعر صرفه في السوق السوداء عتبة الستة آلاف ليرة فيما السعر الرسمي لا يزال مثبتا على 1507 ليرات.

وخسر عشرات الآلاف من اللبنانيين منذ الخريف، مصدر رزقهم أو جزءا من مداخيلهم جراء الأزمة التي دفعتهم إلى النزول إلى الشارع منذ منتصف أكتوبر الماضي، ناقلين على الطبقة السياسية التي يتهمونها بالفساد والعجز عن إيجاد حلول للأزمات المتلاحقة.

وفاقت تدابير الإغلاق العام التي فرضها انتشار فيروس كورونا المستجد

## أمازون توسع آفاق تجارة البصمة الكربونية

وأشارت إلى أنها تدرس إمكان السماح لشركات أخرى انضمت إلى مبادرة الحياد الكربوني المعلنة في العام الماضي، بالمشاركة في صندوق الاستثمارات الجديد.

وأوجد نمو الهاجس البيئي والاتفاقات الدولية الملزمة للحد من التلوث في السنوات الأخيرة تجارة البصمة الكربونية، والتي يمكن أن تغير خارطة المشاريع الصديقة للبيئة.

وبدا حجم هذه التجارة يتسع في معظم أنحاء العالم، خاصة الدول الصناعية، وهي تعني أن الأفراد والشركات يدفعون بالتواصل إلى تكنولوجيا وخدمات

تسمح لـأمازون وشركات أخرى بتحقيق الحياد الكربوني بحلول العام 2040". وتدير أمازون أكبر شبكة لوجستية في العالم لتسليم البضائع لكنها طورت أيضا خدمات في مجال الحوسبة السحابية عبر مجتمعات خادوم تستهلك الكثير من الطاقة.

والتزمت الشركة العام الماضي بتحقيق الحياد الكربوني بحلول العامين المقبلين، لكن تحركاتها جوبهت بتشكيك من منظمات تكافح التغيير المناخي بسبب بصمتها الكربونية القوية جدا.

وستكون أموال الصندوق متاحة لشركات من كل الأحجام سواء ناشئة أو قديمة، في العالم بأسره، وهذا الأمر قد يساعد الكيانات في منطقة الشرق الأوسط على الاستفادة من هذه التمويلات.

وشددت أمازون على أن الصندوق الجديد "سيستثمر في شركات من قطاعات مختلفة منها النقل واللوجستية والتخزين واستخدام الطاقة فضلا عن قطاع التصنيع واقتصاد التدوير والصناعات الغذائية".

ويقول البنك الدولي إن تجارة الكربون نجحت في خلق سوق طوعية، تقدر بأكثر من مئة مليار دولار سنويا، وتوقع أن تتفوق على تجارة النفط وحتى يبقى الاحتباس الحراري فوق 1.5 درجة مئوية يجب خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى النصف بحلول 2030، مقارنة مع ما تم تسجيله في 2010.

## انحدار الليرة يفاقم معضلة الديون الرديئة لدى المصارف التركية

لقطاع الشركات مقارنة بأسواق ناشئة أخرى.

وقالت إن المخاطر تتفاقم بشكل أكبر بسبب بعض السمات الخاصة، وبالتحديد الإفراط المتسارع من خلال صندوق ضمان الائتمان ومؤخرا من خلال المصارف المملوكة للدولة.

ولكن الأمر لا يقف عند ذلك الحد، بل إن النسبة العالية من الإقراض بالعملة الأجنبية تزيد من منسوب المخاطر. وتظهر بيانات المؤسسات المالية الدولية أن مستوى الإقراض بالعملة الأجنبية في تركيا بلغ 37 في المئة تقريبا من إجمالي القروض الممنوحة.

وتتوقع ستاندر أند بورز بلوغ القروض المتعثرة ما بين 11 في المئة و12 في المئة بحلول العام المقبل، ما يزيد من معاناة المصارف التركية بشكل أكبر.

ويرجع خبراء الوكالة أن القروض المتعثرة، إضافة إلى القروض المجدولة، ستزيد إلى أكثر من 20 في المئة من القروض من حوالي عشرة في المئة في سبتمبر الماضي.

وكان وزير المالية التركي بركات البيروق، صهر الرئيس رجب طيب أردوغان، دعا الثلاثاء الماضي المصارف إلى تسريع إعادة جدولة القروض.

وقال في تصريحات نقلتها وسائل إعلام محلية إن "الحكومة ستدعم تشكيل شركة لإدارة الأصول لتأخذ قروض الشركات التي تعاني مشكلات من جميع البنوك".

وتعتبر ستاندر أند بورز أن الضوابط والتوازنات داخل النظام المؤسسي التركي ضعيفة، وهو ما يزيد المخاوف حيال جودة التنظيم واستقلال الجهة الرقابية والبنك المركزي.

وتؤكد أحدث المؤشرات أن التحديات المختلفة، التي تواجه المصارف التركية ازدادت حدة خلال الفترة القليلة الماضية، خاصة بعد أن تلقت ضربة جديدة من وكالة ستاندر أند بورز للتصنيف الائتماني عمقت المخاوف بشأن استقرار النظام المالي مستقبلا في ظل القروض المتعثرة.

ويقول محللون إن تلك النظرة المتشائمة تأتي بسبب دخول انقرة في العديد من الأزمات وأيضا بسبب التقلبات الجيوسياسية العالمية، التي لا يمكن التنبؤ بها، ما سيبيط النمو

ويزيد من مخاطر الصدمات الاقتصادية أو المالية. ورغم المستوى المنخفض نسبيا للقروض المتعثرة التي تقول تقارير إنه بلغ 4.6 في المئة في نهاية مايو الماضي، أشارت ستاندر أند بورز إلى عدد من نقاط الضغط التي تواجهها المصارف التركية، بما في ذلك المديونية الكبيرة

وتنصيبات وديون الوكالات المالية. وقال وزير المالية التركي بركات البيروق، صهر الرئيس رجب طيب أردوغان، دعا الثلاثاء الماضي المصارف إلى تسريع إعادة جدولة القروض.

وقال في تصريحات نقلتها وسائل إعلام محلية إن "الحكومة ستدعم تشكيل شركة لإدارة الأصول لتأخذ قروض الشركات التي تعاني مشكلات من جميع البنوك".

وتعتبر ستاندر أند بورز أن الضوابط والتوازنات داخل النظام المؤسسي التركي ضعيفة، وهو ما يزيد المخاوف حيال جودة التنظيم واستقلال الجهة الرقابية والبنك المركزي.

وتعتبر ستاندر أند بورز أن الضوابط والتوازنات داخل النظام المؤسسي التركي ضعيفة، وهو ما يزيد المخاوف حيال جودة التنظيم واستقلال الجهة الرقابية والبنك المركزي.

وتؤكد أحدث المؤشرات أن التحديات المختلفة، التي تواجه المصارف التركية ازدادت حدة خلال الفترة القليلة الماضية، خاصة بعد أن تلقت ضربة جديدة من وكالة ستاندر أند بورز للتصنيف الائتماني عمقت المخاوف بشأن استقرار النظام المالي مستقبلا في ظل القروض المتعثرة.

ويقول محللون إن تلك النظرة المتشائمة تأتي بسبب دخول انقرة في العديد من الأزمات وأيضا بسبب التقلبات الجيوسياسية العالمية، التي لا يمكن التنبؤ بها، ما سيبيط النمو

ويزيد من مخاطر الصدمات الاقتصادية أو المالية. ورغم المستوى المنخفض نسبيا للقروض المتعثرة التي تقول تقارير إنه بلغ 4.6 في المئة في نهاية مايو الماضي، أشارت ستاندر أند بورز إلى عدد من نقاط الضغط التي تواجهها المصارف التركية، بما في ذلك المديونية الكبيرة

وتنصيبات وديون الوكالات المالية. وقال وزير المالية التركي بركات البيروق، صهر الرئيس رجب طيب أردوغان، دعا الثلاثاء الماضي المصارف إلى تسريع إعادة جدولة القروض.

وقال في تصريحات نقلتها وسائل إعلام محلية إن "الحكومة ستدعم تشكيل شركة لإدارة الأصول لتأخذ قروض الشركات التي تعاني مشكلات من جميع البنوك".

وتعتبر ستاندر أند بورز أن الضوابط والتوازنات داخل النظام المؤسسي التركي ضعيفة، وهو ما يزيد المخاوف حيال جودة التنظيم واستقلال الجهة الرقابية والبنك المركزي.



قروض خطيرة قابلة للانفجار